مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
العدد التاسع – جوان 2018

.OEB Univ. Publish. Co

دور الصناعات الخفيفة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة 2005 – 2015

The Role of light industries in the development of the industrial sector in Algeria during the period 2005-2015

فتيحة منيعي،جامعة أم البواقي،الجزائر.

fatiha_meniai@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2018/04/27)، تاريخ التقييم:(2018/05/21)،تاريخ القبول:(2018/06/01)

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم الصناعة الخفيفة وتبيين مختلف فروعها كما يعمل على إبراز أهميتها ودورها في تطوير القطاع الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة 2005–2015، وذلك من خلال قياس مساهمتها في حجم الإنتاج، في الإنتاج الداخلي الخام وكذا في خلق القيمة المضافة للقطاع الصناعي،إضافة إلى التطرق إلى كل من رقم أعمالها، إنتاجية العمل بها وتغيرها خلال الفترة المدروسة وتطور معدل الهامش الصناعي لها، ليتم الوصول في الأخير إلى جملة من النتائج توصي بضرورة تأهيل وتفعيل أداء المؤسسات المنتمية لها

الكلمات المفتاحية:الصناعات الخفيفة، القطاع الصناعي في الجزائر،مؤشرات اقتصادية.

Abstract :

The aim of this research is to clarify the concept of light industry, identify its various branches and highlight its importance and role in the development of non-hydrocarbon industrial sector during the period 2005-2015. We measured in this study the contribution of the light industry in the volume of production, in the gross domestic production, and in creation of added value of industrial sector. We have also talking about its turnover, the variation of its labor productivity during the period studied and the development of the rate of industrial margin, and finally arrive at the result that we need to rehabilitate and activate the performance of the institutions belonging to it.

Keywords: light industry , industrial sector in Algeria, Economic indicators

مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها للنهوض باقتصاد دولة ما، كما أنه من أقدم القطاعات التي تم الاهتمام بها وبفروعها، وهو النشاط الوحيد الذي تماشى مع مختلف مراحل تطور الاقتصاد العالمي وأثر فيها وتأثر بها، إلى أن أصبح محل دراسات واهتمام الباحثين والسياسيين إذ استعمل كأداة لتطوير الاقتصاد الوطني. فهناك من اعتمد في ذلك على الصناعة الثقيلة نظرا لما يزخر به بلده من ثروات باطنية يمكن استخراجها وتحويلها واستعملاها كمحرك للاقتصاد، ومنه من اعتمد على الصناعة الخفيفة كسبيل لتطوير اقتصاده من شتى المجالات. ولكن الاعتماد على أحد هذين النوعين لوحده لتطوير الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد لا يكفي،إذ لابد من الاعتماد على مختلف الفروع الصناعية والتنويع في ذلك والاهتمام بها لتطوير القطاع الصناعي في حد ذاته ومنه اقتصاد البلد عامة بعد ذلك.

إن اعتماد السياسة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة على الصناعة الثقيلة كان أمرا لابد منه إذ تميز الاقتصاد الجزائري بعد خروج المعمرين بالهشاشة، وذلك نظرا لما خلفه الاستعمار الذي استغل خيرات وثروات الجزائر لخدمة اقتصاده الخاص، فلم يتبقى للجزائريين بعد ذلك سوى اللجوء إلى استعمال الثروات الطبيعية الباطنية للجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد، واتجهت مباشرة إلى سياسة اقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة الإستخراجية ومنه الثقيلة، إلا أن هذه الأخيرة ترتبط بالسوق الخارجية وتتأثر بتأثر أسعارها على مستوى الأسواق الدولية، وبهذا بات الاقتصاد الجزائري رهينا للتقلبات والتغيرات في أسعار هذه الأخيرة وهذا ما أدى إلى مروره بعدة أزمات سبب لها التبعية الاقتصادية للخارج من كل الجوانب. وما أدى إلى عدم القدرة على النهوض بالاقتصاد نهوضا فعليا ودائما،الأمر الذي يستلزم الاهتمام كذلك بباقي القطاعات. وإذا تكلمنا عن القطاع الصناعي فيستوجب هنا الاهتمام أكثر بتطوير الصناعة الخفيفة والتي تتميز بتنوع فروعها وخفة الاستثمار فيها مقارنة بباقي الفروع، وسهولة تسييرها نظرا لصغر مؤسساتها ومنه إمكانية مساهمتها في تطوير القطاع الصناعي من جهة، والاقتصاد الوطني من جهة أخرى. وهذا ما استدعى اللجوء إلى الاهتمام بالصناعة الخفيفة في عملنا هذا، وما ساعدنا على وضع الإشكالية التالية وصياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

– ما مدى مساهمة الصناعات الخفيفة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر؟

ومن أجل ذلك قمنا بصياغة الفرضية الأساسية التالية:

–تساهم الصناعة الخفيفة بصفة ايجابية في القطاع الصناعي.

ويندرج من خلال هذه الفرضية الفرضيات الثانوية التالية:

- تساهم الصناعة الخفيفة بنسب مرتفعة في الإنتاج الداخلي الخام ومنه في القيمة المضافة للقطاع الصناعي،
- رقم أعمال الصناعة الخفيفة في ارتفاع مستمر،
- تساهم الصناعة الخفيفة في خلق مناصب عمل جديدة بصفة مستمرة،
- يتميز معدل الهامش الصناعي للصناعة الخفيفة بالارتفاع.

أهداف الدراسة: يهدف هذا العمل إلى توضيح واقع الصناعة الخفيفة في الجزائر ومساهمتها في تطوير القطاع الصناعي من خلال مساهمتها في مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني، والعمل على اختراق أسواق جديدة تعود بالعوائد على القطاع الصناعي بصفة عامة وتؤدي إلى تطويره بعد ذلك، كما نعمل من خلال هذه الدراسة على توضيح مميزات وخصائص مختلف فروع الصناعة الخفيفة من أجل الاهتمام بها مستقبلا والاعتماد عليها لدفع عجلة التطور الاقتصادي بالجزائر.

منهج الدراسة: لكي نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة ولمس مدى أهمية ومساهمة الصناعة الخفيفة في تطوير القطاع الصناعي اعتمدنا في مقالنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعمالنا لمختلف الإحصاءات المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات وتحليلها، بالإضافة إلى جملة من المقالات والمراجع المكتبية المستعملة في ذلك.و كأي دراسة تحليلية يجب علينا حصرها في الزمن وتحديد الفترة المدروسة إذ قمنا باختيار الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005

و2015 نظرا لإمكانية التحصل على مختلف الإحصائيات الخاصة بها من جهة ولملاحظتنا لتغيرات عديدة في المسار العام للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

خطة البحث: ومن أجل الوصول إلى الإجابة عن اشكاليتنا واختبار فرضيتها والتوصل إلى قبولها أو رفضها قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاث نقاط، إذ تناولنا في النقطة الأولى الجانب النظري للصناعة الخفيفة وفروعها، ثم تناولنا في النقطة الثانية دراسة مختلف المؤشرات لقياس مدى أهمية الصناعة الخفيفة في القطاع الصناعي خارج المحروقات، إذ ابتدأنا عملنا بتحليل مؤشرات المساهمة في حجم الإنتاج

وفي الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة وغيرها من المؤشرات التي سنعرضها في عملنا هذا، أما النقطة الثالثة فخصصناها للنتائج المتوصل إليها واختبار صحة الفرضيات من خطئها.

الدراسات السابقة: ولقد قمنا بالإطلاع على جملة من الدراسات السابقة المهتمة بالموضوع محل الدراسة وارتأينا ضرورة التكلم عن اثنين منها وهما:

- دراسة سليم بوهيدل: قياس أهمية الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية للفترة 2005-2014- مقال بمجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة العدد

11 ديسمبر 2016، إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن الصناعة التحويلية من بين القطاعات الأكثر أهمية إلا أنها تساهم بنسب ضعيفة في كل من الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة ومعدل النمو مما يستلزم ضرورة الاهتمام بها أكثر، وتختلف الدراسة التي سنقوم بها في اهتمامنا بالصناعة الخفيفة والتي تعتبر جزء من الصناعة التحويلية ودراسة مؤشرات مساهمتها في القطاع الصناعي كذلك للوصول إلى نظرة عامة عن القطاع.

- دراسة محمد عكروش وعلي حميدي: العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتطور الصناعة التحويلية في سورية، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- مجلد 38 العدد 01 سنة 2016، وقد تطرقت الدراسة إلى مدى مساهمة كل فرع من فروع الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية واعتمدت هذه الدراسة على تحليل مختلف العلاقات المتواجدة بمؤشر واحد ألا وهو القيمة المضافة لمعرفة تطور الصناعة التحويلية، وسنقوم بدراسة هذا المؤشر في عملنا هذا ولكن في الصناعة الخفيفة إضافة إلى مؤشرات أخرى يمكننا من خلالها قياس مدى أهمية الدور الذي تقوم به الصناعة الخفيفة في القطاع الصناعي.

1-الإطار النظري لمفهوم الصناعة الخفيفة:

1-1 تعريف الصناعة الخفيفة:يمكننا تعريف الصناعة الخفيفة على أنها ذلك النشاط الذي ينتج سلعا استهلاكية بالدرجة الأولى يتم استهلاكها من طرف الأفراد مباشرة بعد إنتاجها وسلعا وسيطة تدخل في إنتاج سلع إنتاجية واستهلاكية أخرى بالدرجة الثانية "فيكفي أن تكون 75% على الأقل من إنتاجها بشكل سلعا استهلاكية لاعتبارها صناعة خفيفة " (محروس، 2004، ص 39) فعادة ما تمثل الصناعة الخفيفة أول مرحلة من مراحل التصنيع في بلد معين إذ تعد معيار للتطور الصناعي فيه كما تتميز بمجموعة من الخصائص نوجزها كمايلي:(محروس،2004،ص40)

- صغر حجم المصنع وبالتالي تماشيه مع حجم السوق الصغير،
- حاجة السلع إلى وقت قصير لإنتاجها،
- حاجة هذه الصناعات إلى درجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية وكثيرا ما يمكن تحويل اليد العاملة من الحرف إلى المصانع الجديدة كما هو الحال في صناعة المنسوجات وصناعة الغذاء مثلا. ولنتطرق في النقطة الموالية إلى مختلف فروع الصناعة الخفيفة

1- 2- فروع الصناعة الخفيفة: سنعرض من خلال هذه النقطة مختلف فروع الصناعة الخفيفة وقد اعتمدنا في ذلك على إحصائيات حول حجم إنتاج الصناعة الخفيفة والتي تم جمعها من الديوان الوطني للإحصائيات المتواجد بمدينة قسنطينة .

1 – 2 – 1 – فرع الصناعة الكيميائية المطاط والبلاستيك:

يصنف هذا النشاط حسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر تحت رقم 09 لمدونة قطاعات النشاط كما يضم ثمان أقسام منها: صناعة المواد الكيميائية الأساسية كماء الجافيل (هيبوكلوريد الصوديوم)، تصنيع الأسمدة والمبيدات، صناعة الرتنجات والبوليستر والبلاستيك، صناعة سلع أخرى بلاستيكية وسيطة، صناعة كيميائية عضوية أساسية، صناعة الطلاء والمذيبات، صناعة المواد الصيدلانية، صناعة مواد كيميائية أخرى. ولقد بلغت قيمة إنتاج الصناعات الكيمائية والمطاط والبلاستيك 196431 مليون دج خلال سنة 2015 (ONS, 2016, P34) ما يمثل نسبة 13.20% من الصناعة الخفيفة، وتميز في أغلب أنشطته بالانخفاض مقارنة بالسنوات السابقة بنسبة حوالي 8.7% في مجملها مقارنة بسنة 2014 كما سجلت نسبة استعمال الطاقات الإنتاجية لهذا النشاط انخفاضا محسوسا إذ مر من نسبة استعمال تقدر بـ 35.7 % سنة 2014 إلى 27.9% سنة 2015.

1-2-2 فرع الصناعة الغذائية: لقد بلغ حجم إنتاج فرع الصناعة الغذائية 1150765.2 مليون دج سنة 2015 (ONS, 2016, P35) ما يمثل نسبة 77.36 % من الصناعة الخفيفة في الجزائر إذ يحتل المرتبة الأولى في هذا القطاع ويبوب تحت الرقم 10 من ترميز مدونة قطاعات النشاط ويضم كل من: صناعة التبغ والكبريت، صناعة الحبوب، صناعة العجائن، صناعة السكر، صناعة المشروبات الكحولية، صناعة المشروبات غير الكحولية، إنتاج الحليب ومشتقاته، إنتاج المعلبات بأنواعها، إنتاج الغذاء الحيواني.

1-2-3 فرع صناعة النسيج: بلغ الإنتاج في فرع صناعة النسيج سنة 2015 قيمة 47351.1 مليون دج سنة 2015 (ONS , 2016, P36) أي ما يعادل نسبة 3.18% من قيمة الإنتاج بمؤسسات الصناعة الخفيفة ككل ويضم هذا الفرع العديد من الأنشطة كصناعة منتجات النسيج الوسيطة والتي تضم كل من صناعة أقمشة قطنية وأخرى صوفية وأخرى حريرية وإنتاج الخيوط الصوفية وغيرها. ومنتجات نهائية جاهزة للاستعمال كالألبسة بمختلف أنواعها والفرشة والأغطية.

1-2-4 فرع صناعة الجلود والأحذية: يصنف فرع صناعة الجلود والأحذية تحت رقم 12 من ترميز مدونة قطاعات النشاط وقد بلغت قيمة الإنتاج ضمن هذا الفرع 6471.7 مليون دج خلال سنة 2015 (ONS, 2016, P36) ما يمثل نسبة 0.44% من إجمالي الإنتاج لمؤسسات الصناعة الخفيفة. ويضم هذا الفرع العديد من المنتجات منها الوسيطة ومنها النهائية والجاهزة للاستهلاك، فعلى سبيل المثال يمكننا أن نذكر بعض أنواع منتجات هذا الفرع كإنتاج الجلود كسلع نصف نهائية وإنتاج الأحذية كسلع نهائية.

1-2-5 صناعة الخشب والورق: يبوب هذا الفرع حسب ترميز مدونة قطاعات النشاط بالجزائر تحت رقم 13 ويضم عدة أنواع من المنتجات كالنجارة العامة، وإنتاج الألواح الخشبية وصناعة كل منتجات التأثيث من غرف وأسرة وكراسي وأثاث المكاتب وغيرها، دون أن ننسى صناعة الفلين

وتحويل الورق وقد أنتج هذا الفرع بكل أنشطته ما قيمته 41685 مليون دج سنة 2015 (ONS,2016, P37) أي ما يعادل 2.8% من الصناعة الخفيفة في الجزائر خلال نفس السنة.

كما تميز حجم إنتاج النجارة العامة 366.2 ألف طن سنة 2005 وأخذ بالانخفاض إلى أن وصل 78.9 ألف طن سنة 2015. وبلغ حجم إنتاج المكاتب على سبيل المثال حجم 37 ألف وحدة سنة 2015 بعد أن كان 10.5 ألف وحدة سنة 2005.

أما صناعة الأغطية الفلينية فقد بلغ حجم الإنتاج 23.4 مليون وحدة سنة 2005 ثم أخذ في الانخفاض كباقي القطاعات إلى أن وصل إلى أدنى حجم له سنة 2015 بـ 2.8 مليون وحدة. وأخيرا بلغ حجم إنتاج تحويل الورق 27.4 ألف طن سنة 2005 وأخذ في الارتفاع خلافا على باقي القطاعات

1-2-6 صناعات مختلفة: يضم هذا الفرع تحت تسمية صناعات مختلفة منتجات أخرى كالأغطية الفلاحية وبعض المنتجات البلاستيكية الأخرى ويصنف تحت رقم 14 من ترميز مدونة قطاعات النشاط بالجزائر وقد حددت قيمة إنتاجه لسنة 2015 من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بـ44875.2 مليون دج (ONS,2016,P38) أي ما يعادل نسبة 3.02% من الصناعة الخفيفة خلال نفس السنة أما بالنسبة لحجم الإنتاج فقد تميز بالانخفاض عدا إنتاج مواد بلاستيكية أخرى الذي شهد انخفاضا طفيفا وتميز بالقليل من الثبات إذ انخفض حجم إنتاجه إلى أن وصل إلى 1429.2 طن سنة 2015 بعد أن كان 1584 طن سنة 2005.

2 – مؤشرات قياس دور الصناعة الخفيفة في تطوير القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة الخفيفة مصدر لمختلف السلع الاستهلاكية أو السلع الوسيطة التي تؤدي إلى سير عجلة نشاطات صناعية أخرى، ونظرا لما لها من أهمية لدفع الاقتصاد الوطني ارتأينا ضرورة التعرض إلى مختلف المعايير والمؤشرات الممكن الارتكاز عليها لتوضيح ذلك

1.2 المساهمة في الإنتاج والإنتاج الداخلي الخام:

1.1.2 تطور حجم إنتاج الصناعة الخفيفة: يمكننا إبراز مدى مساهمة الصناعة الخفيفة في الاقتصاد الوطني من خلال حجم الإنتاج الذي تقوم به ومدى تطوره خلال الفترة محل الدراسة ويمكننا توضيح ذلك من الجدول رقم 01.

جدول 01: تطور حجم إنتاج الصناعة الخفيفة الفترة 2005-2015 (مليون دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008
حجم الإنتاج	713917,3	765671,7	820464,7	865975,2
إ.ص.خ. م *	1051128	1137630,2	1250220,6	1354152,3
النسب (%)	67,92	67,30	65,63	63,95
السنوات	2009	2010	2011	2012
حجم الإنتاج	959636,4	1026234,7	1127839,4	1216965,5
إ.ص.خ. م *	1556579,4	1659212,3	1804687,4	1950985,5
النسب (%)	61,65	61,85	62,50	62,38
السنوات	2013	2014	2015	
حجم الإنتاج	1315638,5	1394923,5	1487578,6	
إ.ص.خ. م *	2095217,3	2214800,2	2389453,1	
النسب (%)	62,79	62,98	62,26	

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

Collection Statistiques N 202/2016, Série E : Statistiques Economiques N 89, P 34-38. L'Activité industrielle 2005-2015, ONS 2016

* : إجمالي الصناعة خارج المحروقات.

يبين الجدول رقم 01 مدى تطور حجم إنتاج الصناعة الخفيفة خلال الفترة 2005- 2015 ومدى مساهمته في حجم الإنتاج الصناعي الكلي ويمكن ملاحظة أنه في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة بالرغم من أن نسبة مساهمته في الإنتاج الصناعي تميز بالثبات نوعا ما وبقي متراوحا ما بين نسبة 61% و67%. وبما أن الصناعة الخفيفة تضم العديد من الفروع فيمكننا من خلال الشكل رقم 01 توضيح مدى مساهمة كل فرع في إنتاج الصناعة الخفيفة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 – 2015

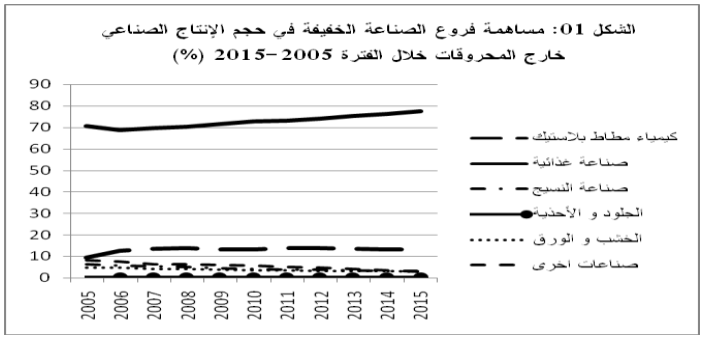

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

Collection Statistiques N 202/2016, Série E : Statistiques Economiques N 89, P 34-38. L'Activité industrielle 2005-2015, ONS 2016

يتضح من خلال الشكل رقم 01 استحواذ فرع الصناعة الخفيفة المرتبة الأولى خلال كل الفترة محل الدراسة وذلك بنسبة أقصاها 77.36% سنة 2015 وأدناها 68.65% سنة 2006، كما تحصل فرع الصناعة الكيميائية، المطاط والبلاستيك المرتبة الثانية بإنتاج بلغت نسبة مساهمته في الصناعة الخفيفة 9.34% بقيمة 66693 مليون دج سنة 2005 وأخذ بالارتفاع إلى أن وصل إلى 156536.5 مليون دج أي بنسبة 13.88 % سنة 2011 وتعتبر أعلى نسبة مساهمة له خلال هذه السنة من مجموع إنتاج الصناعة الخفيفة رغم تواصل ارتفاع حجم الإنتاج خلال السنوات الموالية إلى أن وصل إلى 19431 مليون دج والممثل لنسبة مساهمة في حجم إنتاج الصناعة الخفيفة ككل بسوى 13.20%.

2.1.2 مساهمة الصناعة الخفيفة في الإنتاج الداخلي الخام: يعد الإنتاج الداخلي الخام مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها بلد معين خلال سنة ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والمقيمين بالبلد مهما كانت جنسيتهم، " فهو مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في عملية إنتاج (جنوحات،2006،ص32)، وتعتبر المساهمة في الإنتاج الداخلي الخام من بين المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى أهمية ومساهمة قطاع أو فرع ما في تطور الاقتصاد الوطني ولذلك اعتمدنا عليه لقياس مدى مساهمة الصناعة الخفيفة في تكوين الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة محل الدراسة والجدول رقم 02 يبين ذلك.

جدول 02: مساهمة الصناعة الخفيفة في الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2015

السنوات	2005	2006	2007	2008
ق.م. ص.خ *	247630,8	262105,7	269488,1	284032,7
إ.دا .خام **	6930153,4	7837002,1	8554266	9968908,8
النسب (%)	3,57	3,34	3,15	2,85
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
ق.م. ص.خ	316411,2	346429,2	368845,2	410018,3
إ.دا .خام	8770806,4	10404470	12210580,1	13560557,5
النسب (%)	3,61	3,33	3,02	3,02
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	
ق.م. ص.خ	432806,4	473263,4	501747,2	
إ.دا .خام	14092638,1	14499111	13738153	
النسب (%)	3,07	3,26	3,65	

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

-Annuaire statistiques de l'Algérie N30, ONS,2014, P446

-Les comptes Nationaux trimestriels N 782, ONS, 1er trimestre 2017, P7, P10

*: قيمة المضافة للصناعة الخفيفة، **: الإنتاج الداخلي الخام

بلغت القيمة المضافة للصناعة الخفيفة قيمة 247630.8 مليون دج خلال سنة 2005 ثم أخذت بالتزايد سنة بعد الأخرى إلى أن بلغت قيمة 501747.2 مليون دج سنة 2015. إلا أن مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام كان ضعيفا جدا إذ لم يتجاوز نسبة 3.65%سنة 2015 وهذا ما يبين المساهمة الضعيفة لصناعة الخفيفة في الاقتصاد الوطني وما يستلزم ضرورة البحث عن أسباب ذلك والاهتمام أكثر بتطوريها.

2-2 المساهمة في خلق القيمة المضافة: بعدما تطرقنا لمدى مساهمة الصناعة الخفيفة في الإنتاج الداخلي الخام نتطرق في هذه النقطة إلى مدى مساهمتها ودورها في خلق القيمة المضافة والتي تعرف على أنها مجموع قيمة المواد التي تحققها القطاعات الاقتصادية خلال سنة بعد طرح قيمة المواد الوسيطة،" وفي الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وخصوصا على مستوى الاقتصاد الكلي يعود معنى القيمة المضافة على مساهمة عناصر الإنتاج (العمالة، الأرض ورأس المال) في زيادة قيمة منتج معين. ولإنتاج سلعة ما فإن عناصر الإنتاج تقوم بخدمة معينة تؤدي إلى زيادة سعر الوحدة الواحدة من هذه السلعة بشكل يتناسب مع تكلفة هذه الأخيرة، وهي قيمة الربح الناتج من عمل العامل " (عكروش،2016، ص216)، وهنا يظهر دور القيمة المضافة للصناعة الخفيفة في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات ولذلك قمنا بوضع الجدول رقم 03 التالي:

جدول 03: تطور القيمة المضافة للصناعة الخفيفة ونسبها في القطاع الصناعي خارج المحروقات للفترة 2005-2015 (مليون دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008
ق.م. ص.خ	247630,8	262105,7	269488,1	284032,7
ق. م. ص خا م*	418294,9	449581	479791,3	519631,5
النسب (%)	59,20	58,30	56,17	54,66
السنوات	2009	2010	2011	2012
ق.م. ص.خ	316411,2	346429,2	368845,2	410018,3
ق. م. ص خا م	570673,2	617404,8	663756,3	728615,2
النسب (%)	55,45	56,11	55,57	56,27
السنوات	2013	2014	2015	
ق.م. ص.خ	432806,4	473263,4	501747,2	
ق. م. ص خا م	771787,4	838504,8	900870,6	
النسب (%)	56,08	56,44	55,70	

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

-Annuaire statistiques de l'Algérie N30, ONS, 2014, P446

-Les comptes Nationaux trimestriels N 782, ONS, 1er trimestre 2017, P7, P10

*: القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات.

يبين الجدول رقم 03 تطور القيمة المضافة للصناعة الخفيفة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005-2015 كما يوضح مدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة في القطاع الصناعي خارج المحروقات ككل فنلاحظ أنها تساهم بنسبة متوسطة خلال الفترة المدروسة تقدر بـ 56.20% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة وهي نسبة لا بأس بها إذ أن الصناعة الخفيفة تساهم خلال هذه الفترة بأكثر من نصف القيمة المضافة الإجمالية للقطاع رغم أننا سجلنا انخفاضا طفيفا ومستمرا إذ انخفضت نسبته تدريجيا من 59.20% سنة 2005 إلى55.70% سنة 2015 والشكل رقم 02 الموالي يبين مدى مساهمة كل فرع من فروع الصناعة الخفيفة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات.

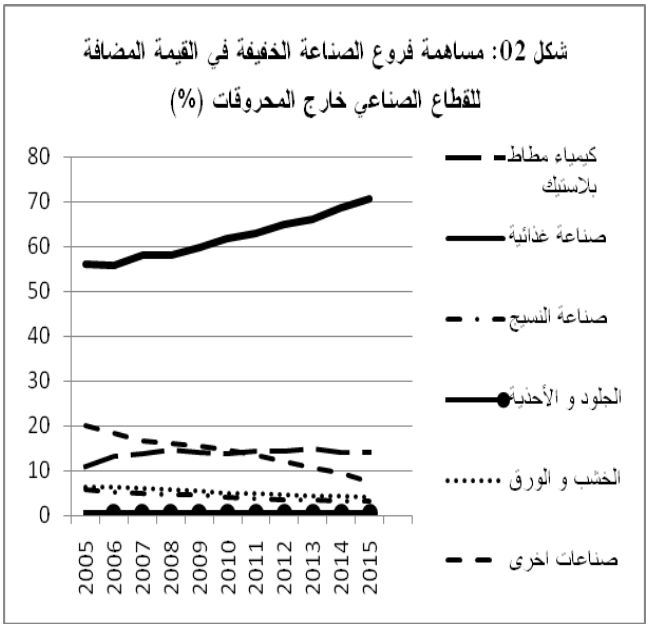

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

-Annuaire statistiques de l'Algérie N30, ONS, 2014, P446

-Les comptes Nationaux trimestriels N 782, ONS, 1er trimestre 2017, P7, P10

وكما هو الحال في مساهمة فروع الصناعة الخفيفة في حجم الإنتاج فإن الصناعة الغذائية تحتل كذلك المرتبة الأولى في خلق القيمة المضافة وذلك في كل الفترة الممتدة ما بين 2005-2015، وبنسبة أخذت في الارتفاع تدريجيا إذ سجلت أدنى قيمة لها سنة 2005 بنسبة تقدر بـ 55.89% إلى أن وصلت سنة 2015 إلى نسبة قدرت بـ 70.50 % وتبقى صناعة الجلود تحتل

المرتبة الأخيرة في المساهمة في مجموع القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات وذلك بنسبة متوسطة لكل فترة الدراسة بقيمة لا تتجاوز 0.77%.

2-3 المساهمة في رقم الأعمال: اعتمدنا في عملنا هذا على تطور رقم أعمال الصناعات الخفيفة في الجزائر إلا أن عدم توفر رقم الأعمال لمؤسسات الصناعة الخفيفة الخاصة حتم علينا الاعتماد على القطاع العام فقط ومكننا من وضع تطور رقم أعمال مؤسسات الصناعة الخفيفة المنتمية للقطاع العام خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2007-2015 كما هو مبين في الجدول رقم 04 التالي:

جدول 04: تطور رقم أعمال الصناعة الخفيفة خلال الفترة 2007-2015 (مليون دج)

السنوات	2007	2008	2009
رع ص خ*	120701	122916	137629
رع ص خا م**	298765	299269	327282
النسب (%)	40,40	41,07	42,05
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**
رع ص خ*	138142	163823	163157
رع ص خا م**	315709	353261	356167
النسب (%)	43,76	46,37	45,81
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**
رع ص خ	167724	166541	174680
رع ص خا م	406464	399720	434196
النسب (%)	41,26	41,66	40,23

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

Collection Statistiques N 202/2016, Série E : Statistiques Economiques N 89, 41P L'Activité industrielle 2005-2015, ONS 2016

*: رقم اعمال الصناعة الخفيفة، **: رقم أعمال الصناعة خارج المحروقات

يبين الجدول رقم 04 السابق تطور رقم أعمال مؤسسات الصناعة الخفيفة للقطاع العام ومدى مساهمتها في إجمالي رقم الأعمال مؤسسات القطاع الصناعي إذ يتضح ارتفاع تدريجي في رقم أعمالها، وهذا ما يبين ارتفاع مبيعات هذا الفرع وتحسن حصته السوقية شيئا فشيئا. إذ سجل رقم أعمال الصناعة الخفيفة سنة 2007 قيمة 120701 مليون دج وارتفع إلى أن وصل إلى 174680 مليون دج سنة 2015. كما يمكننا حساب متوسط نسبة مساهمة مؤسسات الصناعة الخفيفة في رقم أعمال الصناعة خارج المحروقات ككل بنسبة متوسطة خلال الفترة محل الدراسة بقيمة 42.51% .

ويمكننا توضيح نسب مساهمة كل فرع من فروع الصناعة الخفيفة في إجمالي رقم أعمال القطاع الصناعي خارج المحروقات ككل في الجدول رقم 05

جدول 05: مساهمة فروع الصناعة الخفيفة في رقم أعمال الصناعة الخفيفة وفي الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2015 (%)

السنوات	كيمياء مطاط بلاستيك		صناعة غذائية		النسيج		الجلود والأحذية		الخشب والورق	
	ص خ*	إ ص**	ص خ	ا ص	ص خ	ا ص	ص خ	ا ص	ص خ	ا ص
2007	20.90	8.44	62.51	25.25	7.99	3.22	1.48	0.59	7.12	2.87
2008	22.87	9.39	57.60	23.65	8.85	3.63	1.78	0.73	8.91	3.65
2009	21	8.83	57.73	24.27	9.64	4.05	1.55	0.65	10.08	4.23
2010	22.06	9.65	57.10	24.98	9.02	3.94	1.38	0.60	10.44	4.56
2011	17.87	8.28	63.73	29.55	7.51	3.48	1.14	0.52	9.74	4.51
2012	18.04	8.26	65.07	29.80	4.32	1.98	1.44	0.65	11.13	5.09
2013	17.62	7.27	65.78	27.14	4.78	1.97	1.32	0.54	10.50	4.33
2014	16.20	6.75	65.39	27.24	5.42	2.25	1.72	0.71	11.26	4.68
2015	15.55	6.25	66.24	26.64	6.00	2.41	1.43	0.53	10.78	4.33

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

Collection Statistiques N 202/2016, Série E : Statistiques Economiques N 89, 41P L'Activité industrielle 2005-2015, ONS 2016

*: صناعة خفيفة، **: إجمالي القطاع الصناعي .

يتضح من الجدول رقم 05 السابق مدى مساهمة فروع الصناعة الخفيفة في إجمالي رقم الأعمال للقطاع الصناعي خارج المحروقات وفي إجمالي رقم أعمال الصناعة الخفيفة إذ نلاحظ استحواذ الصناعة الغذائية على المرتبة الأولى بأدنى نسبتي مساهمة في إجمالي رقم أعمال الصناعة وإجمالي رقم أعمال الصناعة الخفيفة بنسبة 23.65% سنة 2008 و57.10% سنة 2010 على التوالي، وبأعلى نسبتي تقدران بـ 29.80% سنة 2012 لإجمالي رقم أعمال القطاع الصناعي خارج المحروقات وبنسبة 66.24% سنة 2015 لمساهمتها في رقم أعمال الصناعة الخفيفة يليها في ذلك فرع صناعة المواد الكيميائية والبلاستيك بنسبة مساهمة لا تتعدى 9.65% في إجمالي رقم أعمال القطاع الصناعي خارج المحروقات ونسبة مساهمة في رقم أعمال الصناعة الخفيفة لا تتعدى 22.87%، إلا أن هذا الفرع الأخير قد عرف تقهقرا مقارنة بالفروع الأخرى إذ انخفضت نسبة مساهمته في كل من رقم الأعمال للقطاع الصناعي خارج المحروقات ورقم أعمال الصناعة الخفيفة إلى أن وصلت سنة 2015 إلى نسبتي 6.25 % و15.55% على التوالي.

2-4 العمالة والإنتاجية:

2-4-1 تطور عدد مناصب الشغل في الصناعة الخفيفة: يبين الجدول رقم 06 الموالي تطور خلق مناصب الشغل من طرف مؤسسات الصناعة الخفيفة.

جدول 06: تطور عدد مناصب شغل الصناعة الخفيفة خلال الفترة 2007-2015

السنوات	2007	2008	2009
مناصب الصناعة الخفيفة	53078	49242	49946
مناصب الصناعة خ المحروقات	119572	110612	106657
النسب (%)	44,39	44,52	46,83
السنوات	2010	2011	2012
مناصب الصناعة الخفيفة	47653	48474	45832
مناصب الصناعة خ المحروقات	101708	102615	100479
النسب (%)	46,85	47,24	45,61
السنوات	2013	2014	2015
مناصب الصناعة الخفيفة	45242	44897	43831
مناصب الصناعة خ المحروقات	103878	109522	109509
النسب (%)	43,55	40,99	40,03

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

Collection Statistiques N 202/2016, Série E : Statistiques Economiques N 89, 41P L'Activité industrielle 2005-2015, ONS 2016

يتضح من خلال الجدول رقم 06 السابق تطور عدد مناصب الشغل بمؤسسات الصناعة الخفيفة التابعة للقطاع العام إذ يتبين انخفاض مستمر منذ سنة 2007. حيث كان عدد مناصب العمل يقدر بـ 53078 منصب أي ما يعادل 44.39% من إجمالي مناصب الشغل في قطاع الصناعة خارج المحروقات إلى أن وصل إلى 43831 منصب شغل سنة 2015 وهذا يعادل نسبة 40.03% من إجمالي مناصب الشغل في هذا القطاع. فكل ما سبق ذكره يقر بعدم خلق مناصب شغل جديدة فعلى عكس ذلك فقد خسر هذا القطاع 9247 منصب شغل أي ما يعادل نسبة (-17.42%) خلال تسع سنوات، ويوضح الجدول رقم 08 توزيع مناصب شغل الصناعة الخفيفة حسب فروعها.

جدول 08: توزيع مناصب شغل الصناعة الخفيفة حسب الفروع خلال 2007-2015 (%)

السنوات	كيمياء مطاط بلاستيك	صناعة غذائية	النسيج	الجلود والأحذية	الخشب والورق
2007	20,2	38,8	25,5	3,26	12,04
2008	21,86	37,1	24,2	3,43	13,29
2009	20,35	40,0	22,9	3,06	13,66
2010	20,17	40,2	23,2	2,87	13,50
2011	15.78	40,20	22,35	3,06	18,62
2012	16,28	43,32	16,19	3,47	20,74
2013	15,82	43,88	16,39	3,48	20,44
2014	15,21	45,20	16,07	3,64	19,89
2015	14,89	46,09	15,74	3,57	19,71

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

Collection Statistiques N 202/2016, Série E : Statistiques Economiques N 89, 41P L'Activité industrielle 2005-2015, ONS 2016

يتضح من الجدول رقم 08 السابق انخفاض في عدد مناصب الشغل في مختلف فروع الصناعة الخفيفة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2007-2015 إلا أننا لاحظنا خلق لمناصب الشغل بفرع الصناعة الغذائية رغم الانخفاض الذي عرفته ما بين سنتي 2007-2013 المقدر بـ782 منصب

والذي أخذ في الارتفاع إلى أكثر من 20000 منصب شغل خلال سنتي 2014 و2015. كما لاحظنا ارتفاع محسوس كذلك في عدد مناصب الشغل لفرع صناعة الخشب وتحويل الورق إذ سجلت سنة 2007 بـ 6390 منصب عمل وأخذت في الارتفاع إلى أن وصلت ذروتها سنة 2012 بـ 9506 منصب أي ما يساوي خلق لـ 3116 منصب خلال خمس سنوات ثم أخذت بالانخفاض مرة أخرى إذ سجلت سنة 2015 8641 منصب عمل وهذا ما يعني خسارة ما يساوي 865 منصب عمل بصناعة الخشب وتحويل الورق خلال 03 سنوات.

2-4-2 إنتاجية العمل في الصناعة الخفيفة:تعرف الإنتاجية على أنها "مقياس للعلاقة بين المخرجات والمدخلات أو هي القدرة على تكوين النتائج باستخدام عناصر إنتاج محددة (غسان،2008، ص 39).ومن بين المعايير المستخدمة لقياس مدى سلامة اقتصاد ما أو قطاع نشاط معين هو حساب الإنتاجية، فإنتاجية العمل مثلا هي محصلة الإنتاج سواء بالكميات أو بالقيمة خلال ساعة عمل واحدة ومن طرف عامل واحد، ويمكننا حساب إنتاجية العمل باستعمال العبارات التالية:

- **إنتاجية العمل = المخرجات بالكميات/ ساعات العمل الكلية**

وهنا سنبين مدى مساهمة ساعة عمل واحدة من طرف عامل واحدة في إنتاج كمية معينة من الإنتاج

- **إنتاجية العمل = القيمة المضافة / ساعات العمل الكلية**

وباستعمال هذه العبارة سنوضح مساهمة ساعة عمل واحدة في خلق القيمة المضافة.وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعي لمؤسسات الصناعات الخفيفة هو 38.9 ساعة (ONS, 2013, P68)، وبما أن متوسط عدد أيام العطلة السنوية هو 30 يوم حسب قانون 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق لـ 21 أفريل سنة 1990 المتعلق بعلاقات العمل معدل متمم. وإذا حذفنا أيام العطلة المدفوعة الأجر يتبقى لدينا حوالي 47.86 أسبوع عمل سنويا وبذلك يمكننا إيجاد متوسط عدد ساعات العمل السنوية باستخدام العبارة التالية:

عدد ساعات العمل السنوية = عدد أسابيع العمل x متوسط ساعات العمل الأسبوعي= 47.86 x 38.9 = **1861.754 ساعة / السنة**

وإذا علمنا أن عدد عمال الصناعة الخفيفة لسنتي 2010 و2014 قد بلغا على التوالي 1146000 عامل(ONS, 2012, P25)، 1159000 عامل (ONS, 2016, P42) يمكننا حساب إنتاجية العمل لهاتين السنتين كما يلي:

إنتاجية العمل للصناعة الخفيفة لسنة 2010 = **162.37 دج / ساعة**

أي أن إنتاجية ساعة عمل يقوم بها العامل الواحد في قطاع الصناعة الخفيفة هو 189.77 دج في الساعة خلال هذه السنة.

إنتاجية العمل للصناعة الخفيفة لسنة 2014 = $\frac{\text{القيمة المضافة للصناعة الخفيفة 2014}}{\text{ساعات العمل السنوية} \times \text{عدد العمال للصناعة الخفيفة}}$ =

219.32 دج / ساعة

أي أن إنتاجية ساعة عمل واحدة في الصناعة الخفيفة خلال سنة 2014 يتولد من خلاله قيمة 219.32 دج.

و إذا أردنا معرفة مؤشر إنتاجية العمل وباعتبار سنة 2010 هي سنة الأساس فإننا نجد مايلي:

مؤشر إنتاجية العمل = × 100 = × 100 = **135.07 %**

وبما أن مؤشر الإنتاجية أكبر من 100 فهذا يدل على ارتفاع إنتاجية العمل للصناعات الخفيفة سنة 2014 عما كانت عليه سنة 2010 ويقدر هذا التغير بـ + 35.07% بحساب مؤشر تغير الإنتاجية كمايلي:

مؤشر تغير إنتاجية العمل=(-1) × 100 =(- 1) ×100 =+35.07%

2-1-5 معدل الهامش الصناعي: وهو مؤشر يتم استعماله بالخصوص من طرف المهتمين بالاقتصاد الكلي وهو يبين حصة الثروة المحققة من الإنتاج والموجهة إلى العملية الإنتاجية مرة أخرى وإلى الاستثمار في رأس المال. وككل مؤشرات الهامش فإن هذا المؤشر مرتبط نظريا ارتباطا ايجابيا مع قوة رأس المال ومنه قوة النشاط الممارس. وكما هو متعارف عليه فكلما زاد توظيف رأس المال في أي قطاع كلما أدى ذلك إلى خلق أرباح وهوامش ربح أكثر (Moati, 2000, P55) وعليه يمكننا حساب معدل الهامش الصناعي باستعمال العبارة التالية:

معدل الهامش الصناعي = × 100

ويعبر إجمالي فائض الاستغلال عن الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب والأعباء المسددة أو التي ستدفع في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية المحقق عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة (بن ساسي، 2006، ص177)، كما أنه يقيس الكفاءة الصناعية والإنتاجية وقدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض ويعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما يعتمد عليه في اتخاذ قرارات تخص النشاط الممارس، وقد قمنا بحساب معدل الهامش الصناعي للصناعة الخفيفة خلال الفترة محل الدراسة ووضعنا ذلك في الجدول رقم 09 الموالي:

جدول 09: تطور معدل الهامش الصناعي للصناعة الخفيفة خلال الفترة 2005-2015

السنوات	2005	2006	2007	2008
إ . ف.إ *	179131	193407	200342	208208
ق. م	247630.8	262105.7	269488.1	284032.7
م هـ ص ** %	72.33	73.78	74.34	73.30
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
إ . ف.إ *	234241	260651	274608	313857
ق. م	316411.2	346429.2	368845.2	410018.3
م هـ ص ** %	74.03	75.23	74.45	76.54
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	
إ . ف.إ *	322790	358004	369562	
ق. م	432806.4	473263.4	501747.2	
م هـ ص ** %	74.58	75.64	73.65	

المصدر: من إعداد الباحثة على ضوء:

Collection Statistiques N 197/2016, Series E : statistiques économiques N 85 : rétrospective des comptes économique de 1963 à 2014, ONS, Janvier 2016 P173 – P192.

Les tableaux des Entrées Sorties 2012 à 2015 données statistiques N 774, ONS, 2016, P10- P12.

*: إجمالي فائض الاستغلال (مليون دج)، **: معدل الهامش الصناعي.

بين الجدول رقم 09 السابق معدل الهامش الصناعي للصناعات الخفيفة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2015 وهو هامش يتراوح في مجمله ما بين النسبتين 72.33% و75.64% وهي نسبة تعتبر مرتفعة وهذا ما يعني أن مردودية مؤسسات الصناعة الخفيفة بمختلف فروعها مرتفعة على العموم.

الخاتمة :

3-1 اختبار الفرضيات: بعد دراستنا لمختلف مؤشرات قياس مدى مساهمة الصناعة الخفيفة في القطاع الصناعي في الجزائر توصلنا إلى الحكم عن مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة حيث أن الفرضية الثانوية الأولى تتعلق بمساهمة الصناعة الخفيفة بنسب مرتفعة في الإنتاج الداخلي الخام فقد توصلنا إلى رفض الفرضية إذ أن الصناعة الخفيفة تساهم سوى بنسبة تتراوح ما بين 2.85% و3.65% حسب الدراسة التي قمنا بها وهي نسبة جد منخفضة خاصة وأن الصناعة الخفيفة تضم كل الأنشطة التي تقوم بإنتاج المواد والسلع الواسعة الاستهلاك بنسبة كبيرة وهذه النسبة الضعيفة للمساهمة في الإنتاج الداخلي الخام قد تؤدي إلى حتمية اللجوء إلى استيراد هذا النوع من السلع الشيء الذي سيؤثر سلبا على الميزان التجاري ومنه على الاقتصاد الوطني ككل.

أما بالنسبة للفرضية الثانوية الثانية والمتعلقة بارتفاع رقم أعمال الصناعة الخفيفة فيمكن قبولها إذ أن نسبة مساهمة الصناعة الخفيفة في رقم أعمال الصناعة خارج المحروقات تتراوح مابين 40.40% و46.37% خلال السنتين 2007 و2011 على التوالي بالرغم من انخفاضها سنة 2015 إلى 40.23%

وفيما يخص الفرضية الثانوية الثالثة والتي جاءت على النحو التالي "تساهم الصناعة الخفيفة في خلق مناصب عمل جديدة وبصفة مستمرة" فالفرضية مرفوضة إذ أن عدد العمال حسب الدراسة كان في انخفاض خلال الفترة المدروسة إذ انخفض بما يعادل 865 منصب شغل.

وأخيرا يمكننا قبول الفرضية الثانوية الأخيرة والمتمثلة في تميز معدل الهامش الصناعي بالارتفاع إذ أنه يمثل حوالي 75% للصناعة الخفيفة.

3-2 نتائج الدراسة:

بعد قيامنا بدراسة دور الصناعة الخفيفة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر وتحليلنا لمختلف الإحصاءات الخاصة به خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2015، وحسابنا لمختلف المؤشرات الموضحة لذلك ونسب مساهمتها في القطاع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتنوع الصناعة الخفيفة بعدة أنشطة تعمل على إنتاج سلع أكثريتها سلعا استهلاكية،

– تتصف فروع الصناعة الخفيفة بعدم الاستقرار في حجم إنتاجها خلال الفترة المدروسة إذ تميزت بالتذبذب في قيمة بالارتفاع والانخفاض وهذا ما يدل على عدم استقرار المنظومة الإنتاجية لهذا النوع من الصناعة،

– تحتل الصناعة الغذائية المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتاج والمساهمة في كل من القيمة المضافة والإنتاج الداخلي الخام ورقم أعمال وفي خلق مناصب الشغل،

– تميزت القيمة المضافة للصناعة الخفيفة بالارتفاع المستمر خلال الفترة المدروسة إذ تتراوح ما بين 61% و67% من مساهمته في قطاع الصناعة خارج المحروقات وهذا ما يبين أهمية الصناعة الخفيفة في خلق القيمة خارج المحروقات،

– لم تساهم الصناعة الخفيفة بنسب مرتفعة في الإنتاج الداخلي الخام إذ لم تتجاوز نسبتها 3.65% خلال الفترة محل الدراسة وهذا ما يعني أنه رغم خلقها لقيمة مضافة مرتفعة خارج المحروقات إلا أن باقي الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى وخاصة المحروقات لها أثر اكبر في ذلك إذا قمنا بدراسة كامل الاقتصاد الجزائري وهذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام أكثر بتفعيل هذا النوع من الصناعة للنهوض بالقطاع ككل وتفادي الاعتماد على الاستيراد لتموين وإمداد الاقتصاد الجزائري بالسلع الاستهلاكية والخروج من أزمة التبعية الخارجية

– تميز رقم أعمال الصناعة الخفيفة بالارتفاع خلال الفترة المدروسة إذ تراوحت نسبته ما بين 40.40% و46.37% من رقم أعمال الصناعة خارج المحروقات

– اتصف عدد عمال الصناعة الخفيفة بالانخفاض إذ تمت خسارة ما يعادل865 منصب عمل في هذا القطاع وهذا ما يبين صعوبة المحافظة على أهم عنصر من عناصر الإنتاج بهذا القطاع الشيء الذي يستلزم ضرورة إعادة النظر في عناصر هذا القطاع وتأهيل المؤسسات المنتمية إليه لتحسين أدائها.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– الياس بن ساسي،يوسف قريشي.(2006). التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

– محمد عكروش، علي حمدي.(2016). العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتطور الصناعات التحويلية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 38، العدد (1).

– محمد محروس إسماعيل.(2004).اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

– فضيلة جنوحات.(2006/2005).إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر.

– قانون 90–11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق لـ 21 أفريل سنة 1990 يتعلق بعلاقات العمل معدل متمم

– غسان قاسم، داود اللامي. (2008).إدارة الإنتاج والعمليات، دار اليازوري، الطبعة، عمان، الأردن.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Annuaire statistiques de l'Algérie N30, ONS,

- Collection Statistiques N 202/2016,(2016). Série E : Statistiques Economiques N 89, L'Activité industrielle 2005-2015, ONS. .

Collection statistiques N185.(2013). Série S : statistiques sociales : Enquête emplois auprès des ménages 2013, ONS.

- Collection Statistiques N 197/2016,(Janvier 2016). Série E : statistiques économiques N 85 : rétrospective des comptes économique de 1963 à 2014, ONS.

- Collection statistiques N198 .(février 2014).Série S : statistiques sociales : Enquête emplois auprès des ménages 2014, ONS.

- Les comptes Nationaux trimestriels N 782(2017), ONS, 1er trimestre .

- Les tableaux des Entrées Sorties 2012 à 2015 données statistique N 774,(2016) ONS,

- Philip Moati,(septembre 2000). Evaluer les performances d'un secteur d'activité, cahier de recherche N 148, Centre de recherche pour l'étude et l'observation des conditions de vie (CREDOC).